جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	أثر تطبيق آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على تعظيم إيرادات الهيئات العامة الإقتصادية
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	**The impact of Applying Partnership Mechanisms between the Public Sector and the Private Sector on Maximizing the Revenues of the Public Economic Authorities**
إعداد	هبة حسن مصطفى الجوهري
إشراف	أ.د / محمد حسن توفيق أستاذ بمركز التخطيط والتنمية الصناعيه بمعهد التخطيط القومي

(كمتطلب لاستكمال درجة الماجستير المهني: التخطيط للتنمية المستدامة)

الفهـــــرس

م	الموضوع	الصفحه
1	مستخلص البحث	1
2	المقدمه المشكله البحثيه	2
3	أهمية الدراسة أهداف الدراسة	3
4	تساؤلات البحث حدود البحث منهج الدراسه	4
5	الدراسات السابقه	5
6	المبحث الاول : تطور مفهوم الشراكه	13
7	المبحث الثاني : الهيئات الإقتصاديه المصريه	15
8	المبحث الثالث : معوقات تحقيق شراكه ناجحه بين الهيئات الإقتصاديه والقطاع الخاص	19
9	الإطار التطبيقي للدراسه	21
10	النتائج والتوصيات	30
11	قائمة المراجع	33
12	الملاحق	35

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى ضرورة تشجيع الإستثمار مع القطاع الخاص بإعتباره شريك فى التنمية وذلك من خلال تقديم توصيات يكون من شأنها تعزيز مشاركة القطاع الخاص مع وحدات القطاع العام وبخاصة الهيئات الإقتصادية لما تتمتع به من مرونة وقدرة على التوافق مع آليات العمل بالقطاع الخاص الأمر الذى يسهم فى تعظيم إيرادات تلك الهيئات ووحدات القطاع العام عموما بما يساعد على تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة أيضا يؤكد البحث على ضرورة التأكيد على تطبيق القانون رقم 67 لسنة 2010 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليكون هو المظلة القانونية التى يتم من خلالها تطبيق الشراكة فى الهيئات الإقتصادية ووحدات القطاع العام عموما مع التعريف بمفهوم وصور وأشكال ومبررات الشراكة والتأكيد على ضرورة إعتبار أن الشراكة مع القطاع الخاص تعد ضرورة قومية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية فى مصر. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من شأنها التأكيد على ضرورة زيادة الوعى المجتمعي بأهمية المشاركة مع القطاع الخاص كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وأيضا التأكيد على أنه بتحقيق الرقابة الجيدة على مشروعات الشراكة يتحقق الحفاظ على الأصول المملوكة للدولة رغم إستغلالها من شركات متخصصة.

الكلمات المفتاحية

الإيرادات – الشراكه – القطاع الخاص – القطاع العام – الهيئات الإقتصادية

Abstract:

The research aims at the need to encourage investment with the private sector as a partner in development, by presenting recommendations that would enhance the participation of the private sector with business sector units, especially The Egyptian economic authorities, due to their flexibility and ability to compatibility with work mechanisms in the private sector, which contributes to maximizing The revenues of these authorities and units of the public sector in general in a way that helps reduce the burden on the state's general budget The research also emphasizes the need to emphasize the application of Law No. 67 of 2010 regarding the partnership between the public and private sectors to be the legal umbrella through which the partnership is applied in economic authorities and public sector units in general, with the definition of the concept, images, forms and justifications of partnership and emphasizing the need to consider that partnership with The private sector is a national necessity to advance the economic development process in Egypt. The study reached several results that would emphasize the need to increase societal awareness of the importance of partnership with the private sector as a tool for achieving economic stability, as well as emphasizing that by achieving good control over partnership projects, the preservation of state-owned assets is achieved despite their exploitation by specialized companies

Keywords:

Revenues - Partnership - Private Sector - Public Sector - Economic authorities

مقدمة

ذكر تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولى فى ديسمبر 2020 أنه بوسع مصر أن تطلق العنان للنمو الإقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل من خلال التصدى للقيود التى تواجه نشاط القطاع الخاص [1]وفى نفس العام كشف الحساب الختامى لموازنات الهيئات الإقتصادية المصرية للسنة المالية 2020/2019 عن تحقيق 14 هيئة إقتصادية خسائر قدرها 22 مليار جنية خلال العام المالي بينما بلغت الخسائر المرحلة للهيئات الإقتصادية 192 مليار جنية فى 30 يونيه 2020 وقد تلاحظ لدينا أن عدد الهيئات الإقتصادية فى تزايد مستمر دون سبب واضح ومن المفترض أن تساهم تلك الهيئات فى تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة إلا أن ما يحدث هو العكس وأصبحت تحقق خسائر وتحمل الموازنة العامة الدولة اعباء اضافية [2]

لذا فإن الأمر يتطلب ضرورة البحث فى آليات جديدة من شأنها دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال المشاريع التى تقوم بها الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص على أن تتحمل تكلفة أعمالها وبذلك يتخفف العبء عن موازنة الدولة وتخفيف عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق الأهداف الإجتماعية التى تنشدها الجمهورية الجديدة وذلك لما تخلقه تلك النوعية من الشراكات من إيجاد فرص عمل جديدة من خلال الإستثمار المباشر.

وهذه الآليات الجديدة مثل التعاقد مع شركات متخصصة فى إدارة خدمات القطاع العام وأخري لتسويق خدماته وثالثة من أجل زيادة المنح والتبرعات لتلك القطاعات حيث أن تلك الشركات تساعد فى إدارة المنشأت التابعة للقطاع العام واستغلالها من أجل تحقيق أرباح بعد تحملها لجزء من تكاليف قيامها بأداء تلك الخدمات

المشكلة البحثية

أن هذا البحث يبحث أثر الشراكة مع القطاع الخاص على تعظيم إيرادات الدولة من خلال :

1- تركيز الجهود على قطاعات بعينها لتحقيق نجاحات ملموسة تساعد على نشر الوعى بأهمية الشراكة مثل تركيز الجهود على تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص داخل الهيئات الإقتصادية المصرية بإعتبارها أحد مكونات القطاع العام بمعناه الواسع ولما لهذه الهيئات من سلطات واسعة فى الإدارة ممنوحة لمجالس إدارتها الذى يعد هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها الحكومية بما يمكنها من تحقيق فوائض مالية تسهم على الأقل فى تمويل نفسها ذاتيا الأمر الذى يعمل على تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وهو الهدف الأهم فى الدراسة محل البحث
2- ضرورة التأكيد على ضرورة تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 فى إدارة وتشغيل الهيئات الإقتصادية المصرية أو غيرها من وحدات القطاع العام .

1- البنك الدولي ؛(2020) " الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص . خلق الاسواق في مصر . تحقيق الامكانات الكاملة لقطاع خاص منتج "
2- وزارة المالية ؛(2020) " الحساب الختامي لموازنات الهيئات الاقتصادية المصرية 2020/2019"

3- التعرف على الصعوبات التى تواجه تلك الوحدات لتطبيق الشراكة بينها وبين القطاع الخاص تحت مظلة قانون الشراكة حيث أن ذلك يساعد فى إعطاء الحرية لتلك الجهات للشراكة وفقا لإطار قانونى محدد يجعلها قادرة على تحقيق إيرادات تسهم فى زيادة أرباحها وخفض خسائرها وبذلك تتلخص المشكلة البحثية فى السؤالين التاليين:

1-هل ستؤدى الشراكة بين القطاع العام والخاص الى تعظيم ايرادات الهيئات الاقتصادية المصرية الامرالذى يؤدى الى خفض عجز الموازنة العامة للدولة؟ اذا كانت الاجابة نعم 2-ماهى المعوقات التى تحول دون تحقيق الشراكة ؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فى الإسهامات العلمية والعملية التى يتوقع إضافتها والتى تتمثل فى :

أولا :الأهمية العلمية

تسليط الضوء على طرق جديدة من شأنها الإستفادة من الخدمات المقدمة فى مختلف قطاعات الدولة وإدارتها من قبل شركات متخصصة فى مقابل نسبة من الإيرادات وتحمل كل التكاليف أو جزء منها بحسب الأحوال مما يسهم فى زيادة تلك الإيرادات وخفض المصروفات الخاصة بها الأمر الذى يعظم إيرادات الدولة فى النهاية وعدم تحمل موازنة الدولة لخسائر كان يمكن تحويلها إلى أرباح فى ظل تفكير إقتصادي متطور ونظم حديثة فى الإدارة .

ثانيا:الأهمية العملية

تأتى الأهمية العملية للدراسة محل البحث فى :

1- اهتمام الدولة بتنفيذ نظام المشاركة مع القطاع الخاص بما يسهم فى الإسراع لتحقيق التنمية وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة دون المساس بدور الدولة فى الرقابة عبر مؤسساتها المعنية على مستوى الخدمة أو المنتج المقدم للمواطنين أو الدور الريادى الذى تقوم به مصر نحو العالم من حولها من خلال بعض هذه المشروعات خلال فترة تشغيلها على أن تؤول إلى الدولة بعد أنتهاء مدة التعاقد .

2- حث صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية أكثر من مرة على دعم القطاع الخاص وتقليص دور الدولة فى الإقتصاد وضمأن تكافؤ الفرص أمام جميع الشركات وتحسين بيئة الأعمال مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو من خلال الإستثمار المباشر بقيادة القطاع الخاص ليساهم فى خلق مزيد من فرص العمل ودفع عجلة النمو .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1_ تشجيع الإستثمار المباشر مع القطاع الخاص بإعتباره شريك أساسي فى خطط التنمية وذلك من خلال تقنين مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام بضرورة وضع إطار قانونى محدد يساعد الجهات ويشجعها على الشراكة.

2- تقديم توصيات من شأنها تعزيز مشاركة القطاع الخاص مع وحدات القطاع العام وبخاصة الهيئات الإقتصادية تحديدا لما تتمتع به من مرونة وقدرة على التوافق وآليات العمل مع القطاع الخاص .

3- التوصل إلى نتائج من شأنها العمل على زيادة الوعى بضرورة الشراكة مع القطاع الخاص .

4-وضع اطار للرقابة المالية فى وجود شراكة مع القطاع الخاص بما يتوافق مع طبيعة العمل فى ظل تلك الشراكة وبما يكفل الحفاظ على المال العام .

تساؤلات البحث

1- ما هو مفهوم وأهمية وصور وأشكال ومبررات الشراكة مع القطاع الخاص ؟
2- لماذا تعد الشراكة مع القطاع الخاص ضرورة قومية يتعين معها زيادة الإهتمام بزيادة الوعى بها ؟
3- هل يعد قانون الشراكة رقم 67 لسنة 2010وتعديلاتة كافية لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وتحقق ماينتظره كل طرف من الآخر ويحقق أهدافه بلا تعارض ؟
4- هل هذه الشراكة تحافظ على أصول الدولة رغم استغلالها من شركات متخصصة ليست مملوكة للدولة (قطاع خاص)؟
5- هل أدوات الرقابة المالية في القطاع العام بمختلف قطاعاته كافية للرقابة على الأعمال التى تتم فى ظل الشراكة مع القطاع الخاص ؟
6- ما هى المعوقات التى تعوق الشراكة مع القطاع الخاص وخاصة لدى الهيئات الإقتصادية بإعتبارها الأقرب لطبيعة العمل فى القطاع الخاص ؟
7- ماهى المعوقات التى تواجه القطاع الخاص فى تحقيق شراكة ناجحة مع القطاع العام ؟

حدود البحث

الحدود المكانية

الجهات الإدارية بجمهورية مصر العربية وتشمل الوزارات والهيئات العامة الخدمية والإقتصادية وغيرها من الأشخاص الإعتبارية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء [1]

الحدود الزمنية

الفترة الزمنية من2010 حتى 2021 وهي الفترة التى تبدأ من تاريخ صدور قانون الشراكة مع القطاع الخاص وحتى صدور التعديلات على القانون المذكور فى 2021 .

منهج الدراسة

1- مادة 1 من قانون رقم 67 لسنة 2010 باصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية و الخدمات و المرافق العامة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلى الوصفى وذلك فى الحصول على مصادر البيانات الأولية والثانوية

أيضا تعتمد الدراسة على الدراسة الميدانية وعمل استمارات استقصاء لمجموعة من العاملين بوزارة المالية لخبرتهم فى مجال العمل بالقطاع العام والشراكة مع القطاع الخاص

الدراسات السابقة

فيما يلى نستعرض بعض الدراسات السابقة التى تطرقت إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوصفة أحد أنظمة الإستثمار الداعمة لأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتى تنعكس على اكبر عدد ٱمن المستفيدين بما يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد وتوفير فرص عمل ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادي وبالتالى النظر للشراكة فى هذا السياق كمصدر جيد لإستثمار المزيد من رؤوس الأموال الخاصة فى مشروعات تعود بالنفع العام على جموع المواطنين فى ظل تقليل الأنفاق العام وتخفيض المخاطر التى تتحملها أجهزة الدولة وأيضا منها ماينا قش وضع الهيئات الإقتصادية تمهيدا لتحقيق الربط بين تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص فى الهيئات الإقتصادية المصرية وذلك لما تتمتع به من مرونه تساعد القطاع الخاص على تحقيق أهدافة كما سبق أن ذكرنا

أولا الدراسات باللغة العربية

1-السدرة ،مها،ناصر الدوسرى(2019)"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص[1][ii]"،

هدفت الدراسة إلى معرفة القارىء بأهمية عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكيفية صياغتها والتعرف على تجربة المملكة العربية السعودية فى هذه العقود وهدفت أيضا إلى معرفة المزايا والفوائد الناتجة من شراكة القطاعين العام والخاص والمعوقات التى تواجه الشراكة وسبل معالجتها ومعرفة كيفية استفادة المملكة العربية السعودية وتجارب الدول الاخرى فى تطبيقها لمفهوم الشراكة .

توصلت الدراسة إلى تزايد الاعتماد على منهج الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الخاصة إلى القطاعات الإقتصادية المختلفة فى المملكة العربية السعودية والتى كانت تعتمد فيما قبل على التمويل الحكومي ،تتمثل أبرز المزايا التى توفرها إتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى أنها تضمن الحفاظ على تقديم مستويات عالية ضخمة وهو ماتسمح للحكومة بتوجيه مواردها الثمينه إلى الأولويات الأخرى أيضا تتمثل أبرز العقبات التى تحول دون المزيد

1- السدرة ،مها،ناصر الدوسرى(2019)"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص1"،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث –العددالخامس–المجلد الثالث–مايو 2019

من التطور فى قطاع الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى عدم وجود إطار قانوني واضح ومحدد وهو الامر الذى قد يثنى بعض المستثمرين المحتملين من الدخول إلى القطاع العام .

2 –يوسف بن يزة ،مبروك ساحلى ،(يونيو 2019)،ا"لحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص "[1]

هدفت الدراسة إلى :

تحليل آليات تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص من منظور الحكم الرشيد من خلال تحليل طرق إصلاح القطاعين لتحقيق الشراكة المتبادلة مع عرض للنماذج العالمية التى أثبتت دورها فى نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى تحقيق التنمية .

قام الباحث بعرض لبعض الآليات اللازمة لحوكمة الشراكة مثل إصلاح القطاع العام كآلية لتفعيل الشراكة لعدة أسباب سياسية ،إقتصادية ،دولية،وفنية حيث أنه على الحكومات بذل مجهود لتعديل وإصلاح الجهاز الحكومى وإعادة هيكلته .أيضا قام الباحث بالإشارة إلى ضرورة إصلاح القطاع الخاص أيضا كآلية لتفعيل الشراكة وحوكمتها وأيضا إعطاؤه حوافز إقتصادية تجعله أكثر إقبالا على الإستثمار فى المنتج .

أيضا قام الباحث بعرض عدة نماذج ناجحة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل النموذج اليابأنى(نموذج الثقافة الصناعية)،النموذج الألمأنى (نموذج إقتصاد السوق الإجتماعى) ونموذج الولايات المتحدة الأمريكية (نموذج إقتصاد السوق الفردى) .

توصلت الدراسة إلى :

1–هناك مزايا وفوائد عدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص شجعت العديد من حكومات دول العالم على تبنيها والتخلى تدريجيا عن العقود التقليدية ومن أهم تلك الفوائد ما يمكن أن تسهم به تلك الشراكة من مشاريع مبتكرة ومتميزة بوصفها ترتكز على خبرة وإمكانيات القطاع الخاص سواء أكانت نقدية أو مالية أو إدارية قد يفتقرها القطاع العام .

2–لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص لابد وأن يتم ذلك مرحليا ومن خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة .

3–مراعاة مجموعة من التوصيات منها صياغة أهداف دقيقة للعملية التنموية المرجوة من عملية الشراكة من حيث مردودها على التنمية بشكل عام وعلاقة تلك الشراكة بتحسين الظروف المعيشية للسكان ،وضع أطر عامة لتحديد دور كل شريك بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين كافة الأطراف ،إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح الشراكة وإنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ القواعد والإلتزامات الواردة بتلك الأطر بكفاءة ونزاهة عالية ،حصر التجارب الناجحة التى خاضتها الدول والإستفادة منها

1 – يوسف بن يزة ،مبروك ساحلى ،(يونيو 2019)،ا"لحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص " . مجلة دفاتر السياسة والقانون . السنة الحادية عشر . مجلد 11. العدد الثاني

والعمل على تلافى سلبياتها ، توفير منظومة رقابية مكونة من بعض الأجهزة الحكومية والشعبية لضمان الاتفاق على الاتفاقات بين الدولة والشريك الخاص بما يضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين ،توفير قاعدة بيانات عن الخدمات التى تتطلب الشراكة ووضع برامج زمنية تتوافق مع الخطط التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتوصيات أخرى تتعلق بضرورة تدريب الجهات الحكومية لإعداد الدراسات اللازمة مع فهم طبيعة تلك الشراكات وتحليلها وضرورة التعبير عن مصالح كل طرف خاصة الدولة بإعتبارها ودون غيرها من تملك زمام الأمور مع تمكين المجتمع المحلى كطرف اساسى وشريك محورى فى التنمية وذلك بالتركيز على رفع درجة الوعى بدور القطاع الخاص فى التنمية .

3 –محمد عبدالعال عيسى ،سبتمبر (2018)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والاسباب والدوافع والصور[1]"،

هدفت الدراسة إلى :

توفير حقائق وبيانات من شأنها تحقيق أهداف الدراسة وهى التعريف بالشراكة وأوجه الاتفاق أو الإختلاف بين مفهوم الشاكة ومفاهيم أخرى تتقاطع معه أحيانا وتختلف معه فى أحينا أخرى مثل مفاهيم المشاركة والحوكمة والتمكين والاستحواذ والخصخصة والأندماج وأيضا تسعى الدراسة إلى دراسة الأسباب الدافعة للدخول والأخذ بالشراكة بحكم كونها تمثل حدا وسطا بين الحكومة والقطاع الخاص .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و هى :

1–أن أنشطة وعمليات إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتطبق مع أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى تحقق الغاية المرجوة منها .

2–تمثل الشراكة أداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال التكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق فوائد إقتصادية وإجتماعية تنعكس على أكبر عدد من المستفيدين بما يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد وتوفير فرص عمل ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادي .

3–ينبغى النظر للشراكة كمصدر جيد لإستثمار المزيد من رؤوس الاموال الخاصة فى مشروعات تعود بالنفع العام على جموع المواطنين فى ظل تقليل الإنفاق الحكومى وتحقيق المخاطر التى تتحملها أجهزة الدولة .

4–أن هناك صورا وأشكالا متعددة للشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص وعملية تقديم الخدمات والمنافع وكذلك فى مجالات البنية التحتية وهو ما يتيح للدولة حرية إختيار النظام الذى يلائمها .

---

1 –محمد عبدالعال عيسى ،سبتمبر (2018)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والاسباب والدوافع والصور1"،المحلة العربية للادارة ،مج34،38.سبتمبر 2018

4- السيد حمدى ابو النور ،(2017)،"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص [1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمل دراسة مقارنة بين القانون المصري وقانون دبى للشراكة وقسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء حيث يتناول الأول المقصود بالشراكة والتى فيها التعريف بعقد الشراكة وأهميته وأهم مجالاته وكذلك الطبيعة القانونية لعقود الشراكة والمبادىء العامة التى تنظمها والتى تضمنت مبدأ العلانية والشفافية ومبدأ المسأواة وتكافؤ الفرص ومبدأ التفأوض التنافسي وتوزيع المخاطر والشراكة فى التشريع المصرى وذلك من حيث الطبيعة القانونية للشراكة والجهات المختصة بتطبيقها فى مصر والمراحل التى مرت بها الشراكة وأهم مشروعاتها القومية واستعرض الثالث عقود الشراكة فى التشريع المحلى لامارة دبى ومشروعاتها ومعايير وشروط اعتمادها كذلك المراحل التى تمر بها عملية الشراكة وحقوق والتزامات الشريك الخاص .

توصلت الدراسة إلى أن الشراكة هى أحد اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يستطيع بمعناها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والإجتماعية عن طريق السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من القطاع العام عن طريق ما يسمى بعقود الشراكة وتوصلت الدراسة أيضا الى ضرورة العمل على دعم الشراكات مع القطاع الخاص عن طريق إرساء مفاهيم معينة مثل الشفافية ومن أجل تعزيز قدرتها على التنافسية واكتساب ثقة المجتمع.

5-هانى احمد خليل،2017،الشراكة بين القطاع الغام والخاص فى مصر تفييم للتجربة ورؤية مستقبلية[2]،معهد التخطيط القومى

هدفت الدراسة إلى

تقييم تجربة الشراكة المصرية بين القطاع العام والخاص للوقوف على أهم الإيجابيات فى مشروعات الشراكة التى تم وجارى تنفيذها والمعوقات والمشاكل التى وقفت أمام تحقيق أهداف تلك البرامج والمشروعات مع وضع تصور ورؤية لمستقبل الشراكة فى مصر فى ظل الظروف الحالية والمستقبلية ومحاولة الإسترشاد بالنماذج المثلى للتجارب الدولية فى مجال الشراكة عند تنفيذ برامج ومشروعات الشراكة فى مصر مستقبلا وبما يتوافق مع الظروف والبيئة المصرية وأيضا التعرف على المعوقات والمشاكل التى واجهها برنامج مشروعات الشراكة بين القطاع العأن والخاص والتى ادت إلى التاخير أو التراجع عن تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة ومن ثم حالت دون تحقيق الأهداف المأمولة من هذا البرنامج أيضا هدفت الدراسة إلى الإجابة عن مجموعه من التساؤلات من شأنها التوصل إلى مدى تحقيق مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص المنفذه والجاري تنفيذها لأهدافها

---

1 - السيد حمدى ابو النور ،(2017)،"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص 1دراسة مقارنة بين القانون المصرى وقانون دبى للشراكة"،مجلة الامن والقانون،اكاديمية شرطة دبى ،دولة الامارات .

2 -هانى احمد خليل،2017،الشراكة بين القطاع الغام والخاص فى مصر تفييم للتجربة ورؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ،معهد التخطيط القومى

المخططة ومدى كفاءة فاعليتها لتحقيق تلك الأهداف ما هو موقف الشراكة المخطط تنفيذها فى ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تمر بها البلاد وقت إعداد الدراسة .

توصلت الدراسة فى النهاية إلى :

1-قصور برنامج الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مصر عن تحقيق الأهداف التنموية المرجوة

2-لم يحقق برنامج الشراكة مع القطاع الخاص أهدافة من حيث تلبية احتياجات المواطنين فى مجال الخدمات العامة أو تحفيز النمو الإقتصادي أو خفض معدات البطالة أو تحسين مستوى المعيشة

3-توصل الباحث أيضا أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يكون بديلا عن القطاع العام فى كل الأحوال

4-أهمية الشراكة وخاصة فى الدول النامية ومصر والتى تعانى من عجز فى الموازنة العامة حيث أن المشكلة لا تكمن فقط فى نقص التمويل بل الحاجة إلى مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي وإحداث تنمية شاملة مستدامة ،والحاجة لفرص عمل جديدة ،ورفع جودة الخدمات العامة تقليل تكلفتها ونقل تكنولوجيا وتطويرها وجذب الإستثمارات الخاصة المحلية،والأجنبية فى محال الشراكة .

5-فشل وتوقف بعض مشروعات الشراكة القومية بسبب حداثة عهد وحدة الشراكة فى مشروعات "ppp"والتى تتطلب قدرا كبيرا من الخبرة العملية لهذه النوعية من المشروعات .

6-إبتعاد المستثمر عن الدخول فى هذه المشروعات بسبب عدم استقرار أسعار الصرف عند حساب التكلفة الاستثمارية ولتزايد المخاطرة فى التكلفة والعائد بسبب تقلبات سعر الصرف وأن مدة التعاقد فى هذه المشروعات طويلة الأجل تمتد دائما لأكثر من عشر سنوات .

7-مازالت جميع مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مصر تتم مركزيا .

6-أحمد عاشور ،(2016)،"الهيئات العامة الإقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها مع دراسة حالة الهيئة العامة المصرية للبترول[1]"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التى تعانى منها الهيئات الإقتصادية وسبل معالجتها من خلال تحليل الأداء المالي لهذه الهيئات وتحليل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة مع التركيز على دراسة حالة الهيئة المصرية للبترول .

توصلت الدراسة

[1] -أحمد عاشور ،(2016)،"الهيئات العامة الإقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها مع دراسة حالة الهيئة العامة المصرية للبترول"،سلسلة كراسات السياسات ، معهد التخطيط القومى ،عدد رقم4،فبراير (2016)

1- ضرورة إعادة النظر فى تصنيف بعض الهيئات لإعتبارها هيئات إقتصادية حيث أنه لا يصلح البعض منها ليكون هيئات إقتصادية حيث أن هناك هيئات أخرى خدمية تدخل ضمن الموازنة العامة للدولة ويمكن أن تكون هيئات إقتصادية

2-توصلت الدراسة إلى أن هناك صعوبة شديدة فى أن تتحمل بعض الهيئات الإقتصادية نفقاتها وتحقيق عائد وذلك لأن سعر منتجاتها منخفضة عن أسعارها الإقتصادية وتعجز تلك الهيئات عن زيادة الأسعار لذلك فإن هناك ضرورة لإعادة تسعيرها

3-عظم تلك الهيئات لديها صعوبة فى سداد المديونية المستحقة عليها لدى بنك الإستثمار لذا فقد إقترح الباحث أن يساهم بنك الإستثمار فى هذه الهيئات الإقتصادية حتى تتخلص من عبء المديونية المتراكمة عليها.

4- كما توصلت الدراسة أيضا إلى ضرورة توحيد القياس المحاسبي المطبق فى تلك الهيئات والجهات الخاضعة للموازنة العامة للدولة أو معاملة الهيئات الإقتصادية كشركات القطاع الخاص وهو الأمر الذى حبذه الباحث ويتفق مع موضوع بحثنا الحالى .

7-هشام مصطفى محمد سالم الجمل ،(2016)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة "[1]

هدفت الدراسة إلى :

الإجابة على عدة تساؤلات منها فى سبيل اداء الدولة لدورها الإقتصادي فى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية فهل فى سبيل ذلك تختار الشراكة أم الخصخصة .ما هى المزايا والعيوب والمبررات لتطبيق الشراكة وما هى الإجراءات ومتطلبات تحقيق ذلك وما هى الإعتبارات التى يجب على الدولة إتباعها فى سبيل ذلك عند إبرام تلك العقود .

توصلت الدراسة إلى :

1- يقوم القطاع الخاص بدور كبير فى إدارة النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .
2- أهمية وجود إطار تشريعى صالح وداعم للإستثمار من خلال إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص لإزالة القيود التى تواجه القطاع الخاص .
3- وجود شراكة حقيقية مع شركاء أقوياء حيث يستطيع كل طرف تحقيق أهدافه حيث يركز القطاع الخاص على تحقيق أهدافه والقطاع الحكومى تحقيق العائد الإجتماعى .
4- ضرورة مشاركة جميع الأطراف المتأثرة بالقرارات مع المشاركة فى صياغتها مثل قطاعات المجتمع المدنى وزيادة الوعى العام بأهمية الشراكة خاصة قى تمويل وتطوير المشروعات .

8-مجاهد سيد أحمد(2015)،"واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مصر ،دراسة تحليلية "[2]

---

[1] -هشام مصطفى محمد سالم الجمل ،(2016)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة "

2-مجاهد سيد أحمد(2015)،"واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مصر ،دراسة تحليلية "[2]

هدفت الدراسة إلى :

النظر لواقع الشراكة بين القطاعين فى شقها النظرى بالإضافة إلى إستعراض التجربة المصرية فى هذا المجال .

توصلت الدراسة إلى :

أن الشراكة بين القطاعين هو أمر شديد الأهمية خاصة فى مجال البنى التحتية وضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال إجراءات جديدة لتحفيز الإستثمار الخاص فى البلاد وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص من القضايا الضرورية خصوصا فى المجالات التى تحتاج لتمويلات موسعة وتستلزم الشراكة فى تنفيذها وأداؤها والحكومة المصرية تعد من الحكومات الرائدة فى مجال الشراكة خاصة فى مجال البنية الاساسية .

9-محمد متولى محمد، (2008)،"دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية[1] "

هدفت الدراسة إلى :

التأكيد على ضرورة خلق روابط بين الشراكة بين القطاع العام والخاص ومفهوم الحوكمة والإلتقاء فى نقاط مشتركة مستندة إلى مبادىء الشفافية والإفصاح والمساءلة والحقوق المتساوية لأصحاب المصلحة وتحديد المسئوليات من أجل رفع كفاءة إستخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع فى المشاريغ لخلق فرص عمل جديدة وقد أهتم الباحث بدراسة الشراكة مع القطاع الخاص من حيث المفهوم والمبررات والمتطلبات والأنواع والمزايا ومراجعة أساليب الشراكة المختلفة وتوضيح مزايا وعيوب كل أسلوب مع التركيز على الشراكة مع القطاع الخاص فى التجربة المصرية.

توصلت الدراسة إلى :

لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص فى مجال البنية الاساسية لابد وأن يتم ذلك مرحليا من خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة مع وضع عدة توصيات منها وضع الخطوط العريضة للأهداف التنموية المرجوة من الشراكة مع حصر التجارب الناجحة مع الدول الاخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص والاستفادة من إيجابياتها أيضا مع ضمان تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال التوزيع العادل للخدمات كما وكيفا وتوفير قاعدة بيانات عن الخدمات المطلوبة والإهتمام بتدريب الجهات الحكومية المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على رفع درجة الوعى والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك فى التنمية

---

[1] **محمد متولى محمد، (2008)،"دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية[1] "،إدارة البحوث والتمويل – وزارة المالية ،مصر .**

ثانيا الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- Buertey J.Asara S .,(2014)Public private partnship in Ghana

هدفت الدراسة الى

تقييم كيف يمكن لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPان يعتمد عليها كاسترتيجية للمساعدة فى معالجة التحديات التى تواجه توفير البنية التحتية للسوق لسد الفجوة فى البنية الاساسية القائمة فى دولة غانا .

توصلت الدراسة الى

1-على الرغم من وجود العديد من نماذج االشراكة PPP الاان النموذج الاكثر مناسبة يجب فية تحديد المشاريع على اساس الغرض من المشروع وخصائص الشركاء

2-من اجل تحقيق الارباح وتعظيم الفائدة من القطاع الخاص يجب ان تكون الشراكة محدودة وتتمركز فى بناء الطرق السريعة والطرق الرئيسية

3-أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لايمكن ان توفر حلا للعجز فى البنية التحتية ولكن يمكن ان تقطع شوطا طويلا لخفض العجز فى البنية التحتية

2-Keci,J.(2015),"public private partnership for Infratructure projects,world Academy of science.

هدفت الدراسة الى معالجة موضوع الشراكة من خلال الدراسة البحثية لها ثم تحديد المخاطر لتنفيذ مشاريع PPP حيث تم اجراء استعراض للمشاريع البحثية لمعرفة المخاطر التى تتعرض لها

توصلت الدراسة الى تسليط الضوء على عوامل الخطر الاكثر اهمية التى توجه الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتى تساعد مديرى المشاريع فى اتخاذهم القرارات الادارية من اجل توزيع المخاطر

التعليق على الدراسات السابقة

فى ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فإن جميع الدراسات ذات قيمة علمية كبيرة تتنامى بمرور الوقت الذى يحمل فى طياته الاهمية الكبيرة لموضوع تلك الدراسات الذى هو محل دراسة فى هذا البحث وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مصر لما له من أثر كبير على زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتوليد فرص عمل وأيضا تنامى الوعى بالشراكة واختلافها عن الخصخصة والتى قد مثلت ذعرا مجتمعيا على مدار سنوات وعقود كان عائقا كبيرا امام تطور الشراكة فى مصر وقد ساعدت تلك الدراسات على التعريف باهمية ومبررات الشراكة واختلافها عن الخصخصة وايضا الاثر المباشر لتلك الشراكة على التنمية

الاقتصادية فى مصر والدول عموما أيضا ركزت تلك الدراسات على ضرورة تبنى سياسات داعمة للشراكة وضرورة زيادة الوعى المجتمعى بأهمية وفوائد الشراكة للاقتصاد المصرى .

مايميز الدراسة عن غيرها

أغلب تلك الدراسات وكما سبق ان اوضحنا تميزت بعمومية موضوع البحث ولم تضع آلية تطبيقية ورؤية واضحة لكيفية تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مصر حتى تؤتى الثمار المرجوة وترى الباحثة انه على الرغم من صدور قانون الشراكة فى مصر الا انه لازال يركز فقط عى اعمال البنية الاساسية والخدمات والمرافق العامة دون النظر فى تطبيقها فى جهات تتميز بتقديم خدمات للمواطن بجودة عالية وتكلفة أقل وهو ما يتميز به القطاع الخاص عن العام مع تحقيق ايرادات تغطى تكلفة الخدمة وتحقق ارباح وترى الباحثة انه يجب توحيد الجهود لتنفيذ تلك الشراكة بقطاع بعينة بما يساعد الدولة المصرية على تخفيض عجز الموازنة والحفاظ على اصولها وهو مايتحقق بوجود رقابة من جهات الشراكة والجهات الرقابية العاملة بها وايضا رقابة مجتمعية تساعد على التعريف بالشراكة وعوائدها ودورها فى التنمية والنهوض بالقطاع العام ممثلا فى الهيئات الاقتصادية المصرية والتى هى محل الدراسة فى هذا البحث .

المبحث الأول

تطور مفهوم الشراكة

أولا–نشأة فكرة الشراكة مع القطاع الخاص

بدأت فكرة الشراكة تظهر فى الدول المتقدمة والنامية خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الواحد والعشرين وكانت كل دولة تختار نظام الشراكة الذى يناسب المبررات التى من أجلها أخذ بنظام الشراكة وذلك بسبب المديونيات العامة على العديد من الحكومات سواء فى الدول النامية أو المتقدمة وبالاضافة إلى الأزمات الإقتصادية التى مرت بها دول العالم الذى أنعكس على ميزانيات تلك الدول مع الزيادة المضطردة فى السكان فى كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية وتغيير الأنماط الاستهلاكية

الزيادة المضطردة فى السكان فى كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية وتغيير الأنماط الاستهلاكية وتحسين مستوى المعيشة والرغبة فى إشباع المزيد من رغبات السكان من السلع والخدمات بمواصفات جودة عالية مع امكانية الإستفادة من الموارد المتاحة[1]

وقد نشأت فكرة مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة فى تمويل مشروعات البنية الأساسية فى المملكة المتحدة منذ الثمانينات لتزايد الدين العام وبدأ تنفيذها فى شكل مشروعات منفردة يتم التفاوض على كل منها على حدى حتى عام 1992 مع قدوم حكومة جون ميجور وحزب المحافظين بمبادرة التمويل الخاص والتى أخذت فيما بعد مصطلح الشراكة مع القطاع الخاص بهدف تخفيض الدين الحكومى ومن بعدها جاءت حكومة تونى بلير وامتد الهدف ليصبح هو تحقيق "قيمة النقود " من خلال توزيع

[1] هانى أحمد خليل ،(2017)،"الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مصر تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية "رسالة ماجستير ،معهد التخطيط القومى

المخاطر وبذلك أنتشر مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتزايد إستخدامه على مستوى العالم كوسيلة لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة ولذلك تم اللجوء إلى مشاركة القطاع الخاص بالتمويل الجزئى لتلافى السلبيات السابقة .

ثانيا–تطور فكرة الشراكة فى مصر

تطورت فكرة الشراكة فى مصر بين القطاعين العام والخاص حيث شهدت فى بعض الفترات اعتماد كلى على القطاع العام فى النشاط الإقتصادي مع غياب ملحوظ للقطاع الخاص نظرا لتطبيق التخطيط المركزى والذى يركز على دور الدولة كمخطط ومنفذ للخطط والبرامج الإقتصادية ثم جاء بعد ذلك سياسات الإنفتاح الإقتصادي والذى كان من أهم ملامحه تشجيع المبادرات الفردية وجذب الإستثمارات الأجنبية وتقرير مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادي ثم جاء بعد ذلك برنامج الإصلاح الإقتصادي فى التسعينيات ليتضمن مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لتطبيق برنامج الخصخصة من خلال بيع شركات القطاع العام الخاسرة للقطاع الخاص لإدارته بكفاءة أكثر لتحقيق الارباح وتقديم خدمة بجودة وكفاءة عالية إلا أنه ظهرت العديد من الإنتقادات طالت تطبيق برنامج الخصخصة التى ولدت سخطا لدى الشعب على البرنامج ورفض استمرار تطبيقه .

ثالثا–نشأة الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية

ساهم رفض الشعب المصرى لتطبيق برنامج الخصخصة فى التوجه إلى الية جديدة لتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية والتى يكمن دورها فى أنها الواجهة الأساسية للحكومة المصرية للشراكة مع القطاع الخاص والقيام بدور فعال فى مساندة وتوفير سبل الدعم لمشروعات الشركة مع تقديم خبرات ومساعدات فنية ووضع الأطر العامة والقومية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات ووضع أنماط ونماذج العقود وتوفير المعونة والإستشارات للوزارات المعنية لطرح مشروعات البنية التحتية .[1]

رابعا–مفهوم الشراكة

مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يشير إلى علاقة تعاقدية بين جهة الحكومة ومنظمة خاصة يتم بموجبها حشد الموارد والامكانات وتوزيع المخاطر واقتسام العوائد بين طرفى التعاقد وذلك فى سبيل تقديم خدمة عامة أو إنشاء تسهيلات للنفع العام وطبقا لهذا المفهوم فإن كل طرف يقدم ما لديه من امكانيات بشرية أومادية أو فنية لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف المتفق عليها كذلك فإن كل طرف يتحمل جانبا من المخاطر فى سبيل العوائد التى تعود عليه وبذلك فإن الشراكة ليست علاقة غير متكافئة يهيمن عليها طرف على الآخر وإنما هى علاقة تكامل بين العام والخاص من أجل تقديم خدمة بجودة أعلى وتكلفة أقل [2]

خامسا أهمية الشراكة

[1] وزارة المالية ،الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ،الجديد عن البرنامج القومى للشراكة مع القطاع الخاص ،القاهرة،يونيو 2009

[2] عيسى ،محمدعبد العال،(2018)،الشراكة بين القطاعين الغام والخاص:المفهوم والاسباب والدوافع والصور ،مصر

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص أصبحت لها أهمية كبيرة فى وقتنا الحالى بوصفها مصدر جديد لإستثمار المزيد من رؤوس الأموال الخاصة فى مشروعات تعود بالنفع العام على جموع المواطنين وايضا تتمثل اهميتها في النقاط التاليه :-

1-الشراكة بين القطاع العام والخاص تمثل حلا وسطا بين الإدارة الحكومية من ناحية ونقل الملكية للقطاع الخاص من ناحية أخرى

2- تسعى الشراكة لتعظيم الإستفادة من خبرات وإمكانات القطاع الخاص التكنولوجية والتمويلية والإدارية والتسويقية من ناحية مع الإبقاء على ملكية المشروعات ملكية عامة من ناحية أخرى ،وذلك بالنسبة للمشروعات التى ترى الدولة ضرورة إستبقاء ملكيتها كملكية عامة ،نظرا لأنها تمثل أهمية إسترتيجية أو تمس قطاعات عريضة فى المجتمع .

3-تستند أهمية الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص ،وبالتإلى أهمية التكامل بين أدوار كل منهما إلى العديد من العوامل والأسباب التى يمكن إجمالها فى عاملين رئيسين ،يتمثل أولهما فى أهمية استمرار دور الدولة قى ظل اقتصاد السوق ،إذ على الرغم من تراجع دور الدولة فى النشاط الإقتصادي وتقليص وظائفه الإجتماعية والتنموية ، فإن دورها فى ظل الإقتصاد الحر وآليات السوق لا يزال مهما وكبيرا، والذى يتمثل فى الإشراف ومراقبة الأداء ،للتأكد من جودة الخدمات المقدمة ،وحماية المنافسة ، وتيسير تفاعل قوى السوق ،والرقابة على الإحتكارات ،وحماية المتعاملين فى الأسواق وضبط المواصفات ويتمثل العامل الثانى فى أهمية الدور الذى تؤديه القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادي فى ظل التحولات الإقتصادية والإجتماعية بل وفى الجهود التى تؤدى للتخفيف من الفقر

4-يزيد من أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تبنى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والأمم المتحدة برامج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص،باعتبار أن ذلك الجزء الأساسي سواء للإصلاح الإقتصادي أو لإصلاح الإدارة الحكومية أو للإصلاح السياسي[1]

المبحث الثانى

الهيئات الاقتصادية المصرية

الهيئات الإقتصادية هى تلك الهيئات التى تقدم خدماتها بمقابل ويجب أن تغطى نفقاتها والأصل أنها لا تحصل على إعتمادات سنوية من الموازنة العامة للدولة بإعتبار أن الهيئات العامة الإقتصادية ليست جزء من الموازنة العامة للدولة ويبلغ عدد الهيئات الإقتصادية 51 هيئة إقتصادية منها 49 هيئة مفعلة ومن أهم أمثلتها الهيئة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس وهيئة ميناء الإسكندرية والهيئة العامة لموانىء البحر الأحمر وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة غيرها [2]

ويتم إنشاء تلك الهيئات وفقا لقانون الهيئات العامة قرار جمهورى رقم 61 لسنة 1963وأبرز ماجاء فيه

[1] عيسى ،محمدعبد العال،(2018)،الشراكة بين القطاعين الغام والخاص:المفهوم والاسباب والدوافع والصور ،مصر

[2] طارق الحصرى ،(سبتمبر2019)،"الجهاز الادارى للدولة فى مصر المفهوم والتحديات ورؤية للتطوير "،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

يجوز بقرار رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق ما يقوم على مصلحة أو هيئة عامة وتكون لها الشخصية الإعتبارية ويتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية إسم الهيئة /مركزها /الغرض الذى أنشئت من أجله /بيان بالأموال التى تدخل الذمة المالية للهيئة أيضا ما يكون لها من اختصاصات /السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .وتضع الهيئة العامة لوائح داخلية لتنظم أعمالها تتضمن القواعد التى تتبع فى إداراتها [1].

أولا:العلاقة بين موازنات الهيئات الإقتصادية والموازنة العامة للدولة

تنحصر العلاقة بين الهيئات الإقتصادية والموازنة العامة للدولة –وفقا لقانون إنشائها– فى كل ما يؤول من تلك الهيئات للموازنة العامة للدولة فى صورة فائض حكومي حال تحقيق هذه الهيئات لأرباح وما تدفعه من ضرائب للدولة على أنشطتها والإتاوات والرسوم المفروضة على بعض هذه الهيئات فى حين تحصل الهيئات من الموازنة العامة للدولة على :

1–دعم (إعانة)وهى المبالغ التى تحولها الموازنة العامة للدولة إلى الهيئات لسد عجز النشاط الجارى (الموازنة الجارية) لها

2–المساهمات وهى المبالغ التى يتم تحويلها من الموازنة العامة للدولى إلى الهيئات الإقتصادية لسد العجز فى الموازنة الرأسمالية وتعتبر كانها إستثمارات تضخها الدولة لزيادة رأسمالها

وكلاهما يعتبر دعما مباشرا من الموازنة العامة للدولة لسد العجز فى موازنات الهيئات الإقتصادية بغض النظر عن إختلاف التبويب [2]

ثانيا :موارد الهيئات الإقتصادية

ووفقا للمؤشرات المالية للهيئات الإقتصادية عن الفترة المذكورة تم تقسيم الهيئات الإقتصادية إلى (رابحة /خاسرة/متوازنة) وذلك وفقا لنشاط العام المالي 2019/2018 وذلك بخلاف الهيئات ذات الطبيعة النقدية وهى بنك ناصر الإجتماعى والهيئة القومية للتأمين الإجتماعى ويختلف نوع الفائض فى تلك الهيئات الإقتصادية من فائض حكومة أو فائض مرحل أو كلاهما وذلك بحسب القانون وتختلف إختصاصات كل منهما بحسب ما تهدف إليه والنشاط الذى تقوم به وأيضا يختلف موارد الهيئات الإقتصادية حيث تتمثل تلك الموارد فى :–

–الاعتمادات والأموال التى تخصصها لها الدولة
2–الرسوم ومقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة
3–حصيلة نشاط الهيئة من الأعمال والخدمات التى تؤديها الهيئات للغير
4–المنح والتبرعات والهبات التى يقبلها مجلس الإدارة
5–القروض التى يعقدها مجالس إدارة الهيئات
6–عائد إستثمار أموال الهيئة

[1] المصدر :وزارة المالية،"المؤشرات المالية للهيئات الإقتصادية عن الفترة من 2016/2015حتى 2019/2018"

[2]أحمد عاشور ،(2016)،الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها واساليب معالجتها ،سلسلة كراسات السياسات ،معهد التخطيط القومى

7–نصيبها فى صافى أرباح شركات القطاع العام التى تمتلكها أو تمتلك حصة فيها

8–حصة مقابل الإشراف والإدارة المقررة فى توزيع أرباح الشركات التى تمتلكها أو تساهم فيها

9–حصيلة الغرامات

10–أى مبالغ أخرى تكون ناتجة عن نشاط الهيئة

11–إستثمارات ودائع صندوق التوفير التى يكون للهيئة رصيد بها

12– مقابل حق الأنتفاع والأجرة بالنسبة لأراضى المنطقة مثل الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس

13–حصيلة ثمن بيع وأى مقابل الأنتفاع الأراضى والعقارات المملوكة للصندوق والاراضي التى تخصصها الدولة للهيئة مثل هيئة صندوق التمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة

14–الوصايا والهبات غير المشروطة مثل التى تقدم فى صندوق الإنتاج والتصنيع للسجون

15–التعويضات المستردة

يتضح لدينا من تحليل الإيرادات السابق أن هناك إمكانية لإشراك شركات متخصصة من القطاع الخاص فى التسويق لما تقدمة الهيئات الإقتصادية من سلع أو خدمات بما يسهم فى تعظيم إيرادات تلك الهيئات مقابل نسبة فى تلك الأرباح بما يسهم فى خفض العجز بها وتخفيف العبء على الموازنة للدولة وبما لايؤثر على سعر الخدمة المقدمة للمواطن مثل تشغيل عوائد الاستثمار بتلك الهيئات وأيضا زيادة المنح والتبرعات والهبات المقدمة للهيئات الإقتصادية وغيرها من الإيرادات القابلة للتشغيل أو التحصيل عن طريق القطاع الخاص الأمر الذى يساعد فى تعظيم إيرادات تلك الهيئات .

ثالثا:صافى العلاقة بين موازنات الهيئات الإقتصادية والموازنة العامة للدولة فى العام المالي 2019/2018

يوضح الجدول رقم (1)صافى العلاقة بين موازنات الهيئات الإقتصادية والموازنة العامة للدولة فى العام المالي 2019/2018

جدول رقم (1)

صافى العلاقة بين موازنات الهيئات الاقتصادية و الموازنة العامة للدولة

فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

المبالغ بالمليون جنيه

البيان	ربط معدل ٢٠١٩/٢٠١٨	ختامي معدل ٢٠١٩/٢٠١٨	نسبة تحقيق المستهدف	ختامي ٢٠١٨/٢٠١٧
أولاً : ما يؤول للخزانة العامة				
فائض حكومة	٦٥٤٢٦,٥	٢٦٠٧١,٧	٣٩,٨	٣٢٠٠٤,١
ضرائب الدخل	٥٦٠٥١,٩	٣٨٥٣٥,٨	٦٨,٨	٣٦٣٩٤,٢
ضرائب دخل سنوات سابقة وأخرى	٣٠١٧,٠	٥٦٠٥,٦	١٨٥,٨	١٠٢١١,٢
ضريبة الشريك الاجنبى (هيئة البترول)	٢٥٦٠٢,٧	٣٤٥٣٣,٨	١٣٤,٩	٢٤٥٠٠,٠
إتاوات ورسوم سوميد (هيئة البترول)	١٩٨٤٨,٥	١٩١٨٧,١	٩٦,٧	١٦٦٢٥,٧
رسوم جمركية (هيئة البترول)	٧٤٢٨,١	٦٣٣١,٢	٨٥,٢	٦٠٥١,٤
ضريبة القيمة المضافة على منتجات البترول	٢١٤٠٣,٠	٤١٤٨٤,٠	١٩٣,٨	٤٠٤٧٠,٠
ضرائب ورسوم سلعية	١٧٥٧٤,٨	١٥٣٧٦,١	٨٧,٥	١٣٩٤٩,٤
الجملة	٢١٦٣٥٢,٥	١٨٧١٢٥,٣	٨٦,٥	١٨٠٢٠٦,٠
ثانياً : ما تدفعه الخزانة العامة				
مساهمات	١٥١٠٧,٢	١٣٥٣٨,٢	٨٩,٦	٩٣٣٠,٢
إعانات (الدعم)	٢٤٤٥٢٩,٢	٢١٩٢٧٢,٣	٨٩,٧	٢٥٥٢٤٦,٩
الجملة	٢٥٩٦٣٦,٤	٢٣٢٨١٠,٥	٨٩,٧	٢٦٤٥٧٧,١

المصدر وزارة المالية ،" المؤشرات المالية للهيئات الإقتصادية عن الفترة 2019/2018"

يتبين لدينا من الجدول السابق أن اجمإلى مايؤول للخزانة العامة للختامى المعدل 2019/2018 هو 187125مليار جنية فى مقابل ماتدفعة الخزانة العامة من مسهمات وإعانات (دعم)232810 مليار جنية

يتضح لدينا أيضا مقدار العبء الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة بتحملها لخسائر تلك الهيئات وغيرها من وحدات القطاع العام .

وثارت العديد من التساؤلات بشأن أثر إدماج الهيئات الإقتصادية فى الموازنة العامة للدولة على العجز الكلى بها،وما إذا كان هذا الدمج سيزيد من حجم العجز الكلى أم سيخفضه إلا أن إدماج الهيئات إلى الموازنة العامة للدولة لن يترتب عليه أى تغيير فى رقم العجز الكلى المحقق من الناحية المحاسبية ،حيث أن الموازنة تتحمل بالفعل العجز الناتج عن نشاط تلك الهيئات سواء كان دعم أو مساهمة ومن ثم فلو أدمجت تلك الهيئات وأصبحت جزءا من الموازنة العامة للدولة فستظل الموازنة تتحمل هذا العجز أيضا[iii]

ترى الباحثة أن الأمر اصبح فيه لزاما البحث عن مصادر من شأنها تعظيم الإيرادات فى تلك الجهات ومشاركة القطاع الخاص الأمر الذى يعمل على توفير السيولة المالية التى تتحملها الحكومة وتقدم فى صورة دعم ومساهمات وتتمثل فى تكلفة السلع والخدمات التى تنتجها تلك الهيئات ولا تحقق الإيراد المستهدف مع تحمل الجهة المشاركة من القطاع الخاص مخاطرة ذلك فى مقابل الحصول على نسبة من الأرباح وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تحمل تلك الهيئات مصروفاتها وأيضا تحقيق أرباح مع تشغيل القطاع الخاص ودفع عجلة التنمية الإقتصادية وهو ما أوصت به الهيئات الدولية مثل البنك الدولى كما أفادت به الدراسة التشخيصية للبنك الدولى والسابق الإشارة اليها .

المبحث الثالث

معوقات تحقيق شراكة ناجحة بين الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص

1-ترى الباحثة ان هناك عوائق كثيرة تواجه الشراكة بين الهيئات العامة الاقتصادية والقطاع الخاص وبعضها يتعلق بالاطار المؤسسى لتلك الهيئات والبعض الاخر يتعلق بالاطار القانونى للشراكة او عدم توافر الوعى المجتمعى بفوائد و مزايا الشراكة ودورها فى خلق فرص عمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة ايرادات تلك الهيئات بما يساعدها على تحمل مصروفاتها وتحقيق ارباح بما يساهم فى تخفيف العبء عن الموازنه العامة للدولة أيضا ضعف المزايا المقدمة للقطاع الخاص لتشجيعه على التعاون مع القطاع الحكومى وتحمل عبء مشاكلة واختلاف اليات العمل بكل من القطاع العام والقطاع الخاص مثل وجود اعفاءات ضريبية وغيرها من المزايا التى تجعل القطاع الخاص مقبلا على الشراكة أيضا من ضمن عوائق الشراكة هو عدم توافر كفاءات مدربة من العاملين بالقطاع العام تجعلها قادرة على القيام بالرقابة والتقييم والمتابعة بجهات الشراكة بما يضمن الحفاظ على اصول الدولة والمال العام

2-أيضا ترى الباحثة ان هناك عوائق ننعلق بالقطاع الخاص ذاته حيث ان القطاع الخاص فى مصر لا يزال ينظر الى القطاع العام بوصفه عائقا امام تحقيق الارباح التى يستهدفها وذلك لانة يجد نفسة مضطرا الى التعامل بقوانين ولوا ئح يراها عائقا امام تحقيق اهدافة . ايضا يرى القطاع الخاص ان الرقابة التى قد يضعها القطاع العام اثناء العمل معة تجعلة دائما يرى ان ذلك يعد تدخلا فى اعمالة

3-والنقاط السابقة تصل بنا الى حقيقة هاما تعد ايضا من ضمن العوائق التى تحقق شراكة ناجحة وهى انعدام الفهم المشترك للشراكة بين القطاعين العام والخاص والسرية المحيطة بتفاصيلها مما يجعل العمل على تحقيق النجاح من هذه الشراكة امر معقد للقائمين على تنفيذ بنود الشراكة والجدية فى مشاركة الخطر بين الطرفين وتطوير الابداع مما يؤدى الى ارتفاع فى تكلفة التنفيذ

لعدم وضوح التفاصيل المساعدة على تحقيق ذلك ايضا عدم الافصاح عن اسباب نجاح تلك الشراكات وخطوات تنفيذها من الامور الهامة لتنفيذ مشروعات مثيلة فى مختلف القطاعات

5- وفى النهاية ترى الباحثةا ن عدم توحيد الاطار القانونى للشراكة فقط فى قانون واحد هو القانون 67 لسنة 2010وتطوير مفهوم العمل بهذا القانون فى تنفيذ شراكات تتعلق بالنشاط الاقتصادى الى تقدمه الهيئات الاقتصادية المصرية وليس فقط مشروعات البنية الاساسية والخدمات والمرافق العامة يعد من اهم عوائق الشراكة فى مصر .

الإطار التطبيقي

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهى صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث لبيان ووصف وقياس المتغيرات المستخدمة في البحث، ثم استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالرقابة على الهيئات الإقتصادية بوزارة المالية وذلك لقياس أثر تطبيق آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص على تعظيم إيراداتها بوزارة المالية وعددهم (137) من العاملين حيث تم تحليلهم باستخدام برنامج SPSS version 26، حيث بلغت نسبة الاستبيانات غير الصالحة لعدم اكتمال البيانات (9) وأن عدد الاستبيانات التى تم استردادها 128 وبلغت نسبة الاستجابة 93%

ثالثاً: أداة الدراسة:

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث شملت على مجموعة من الأسئلة التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وتضمنت على معلومات خاصة بموضوع الدراسة وتكونت من 24 فقرة، موزعة على محورين هما:

- المحور الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدفع عجلة التنمية فى مصرويتكون من 12 فقرة.
- المحور الثاني : الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة، ويتكون من 12فقرة.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالى

جدول رقم (1)

مقياس ليكرت الخماسى

التصنيف	موافق جداً	موافق	الى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعنى أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كم يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين وهما:

الصدق الظاهري:

حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من بعض العاملين بوزارة المالية، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغ 128 مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

جدول رقم (2)

معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة.

م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر	0.7353	0.000
2	الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة.	0.789	0.000

المصدر :إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية

خامساً: ثبات الاستبانة:

يعنى ثبات الاستبانة التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا ثبات وصدق الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم 3 معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة:

م	المحور	الفقرات	ألفا الثبات	الصدق
1	الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر	12	0.766	0.854

2	الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة.	12	0.749	0.843
جميع المحاور قائمة معاً			0.758	0.843

المصدر :إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية

ويبين الجدول رقم (3) أن المعاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.749–0.766، وهى معاملات ثبات مرتفعة، بينما معاملات الصدق قد تراوحت بين 0.831–0.854، مما يشير تمتع الاستبانة بالثبات والصدق.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

اختبار التوزيع الطبيعي(اختيار كولمجروف – سيمرنوف):

استخدمت الباحثة اختبار كولمجروف، سيمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم 4 أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند 0.05 كما هي مبينة في الجدول، وكذلك مستوى الدلالة أكبر من 0.05(sig >0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnove):

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	القيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر	12	1.084	0.174
الثاني	الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة.	12	1.012	0.055

المصدر :إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إستخدام المعالجات الإحصائية التالية عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي(SPSS):

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة البحث.
- اختبار ألفا كرونباخ.
- استخدام اختبار كولمجروف– سيمرنوف حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما أذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- معامل ارتباط بيرسون (spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار T في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الحياد وهى 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

سابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر

جدول رقم (5)

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	2–تمثل الشراكة اداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادى بما يؤدى الى تخصيص افضل للموارد وتوفير فرص عمل.	1.70	0.50	32.00	1.560	*0.000	12
2	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم فى تحسين مستوى الخدمات دون تحمل الحكومة أى أعباء مالية.	3.76	0.56	75.24	17.548	*0.000	6
3	دخول القطاع الخاص كشريك للدولة قد يقدم خدمة جيدة ولكن بسعر اعلى قد يؤدى الى عزوف المواطنين عن تلقى الخدمة من جهة الشراكة والبحث عنها فى مكان بديل	3.77	0.85	75.56	11.891	*0.000	5

4	ضرورة أن تطبق الشراكة بجهات ليس لديها منافسين سواء من القطاع العام او الخاص فى تقديم خدماتها.	3.86	0.78	77.36	14.378	*0.000	2
5	الشراكة مع القطاع الخاص تسمح بتوجيه الحكومة لمواردها الثمينة فى اولويات اخرى لا تقبل الشراكة.	2.83	0.87	56.67	5.221	*0.000	10
6	النماذج العالمية فى الشراكة بين القطاع العام والخاص قد حققت نجاحات ملموسة فى تحقيق التنمية من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص و تحقيق شراكة فعالة.	3.43	1.02	68.62	5.490	*0.000	8
7	يوجد آليات واضحة لدى القطاع العام لحوكمة الشراكة مع القطاع الخاص.	3.70	0.90	74.02	10.038	*0.000	7
8	لا يوجد إطار قانونى واضح للشراكة بين القطاع العام والخاص قد حققت نجاحات ملموسة فى تحقيق التنمية من خلال شراكات ناجحة.	2.86	0.98	56.69	4.539	*0.000	9
9	القطاع الخاص يساهم فى وضع مشاريع مبتكرة ومتميزة تزيدمن إيرادات الدولة.	3.80	0.87	76.04	12.072	*0.000	4

10	ضرورة وجود منظومة رقابية من اجهزة حكومية وشعبية لضمان اتفاقيات الدولة والقطاع الخاص والحفاظ على المال العام مصروفات وإيرادات	3.81	0.86	76.16	12.122	*0.000	3
11	ضرورة تدريب العاملين بالأجهزة الحكومية لفهم آاليات الشراكة مع القطاع الخاص.	3.90	0.76	77.55	14.387	*0.000	1
12	منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو وسيلة جيدة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الى مصر.	2.09	0.86	41.78	5.837	*0.000	11
الإجمالي		3.30	0.82	65.68	8.510	*0.000	–

اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$.

إن الفقرة (11) من الجدول السابق ضرورة تدريب العاملين بالأجهزة الحكومية لفهم آاليات الشراكة مع القطاع الخاص، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي لبلغ (3.90) والوزن النسبي (77.55٪).

الفقرة رقم (1) من الجدول السابق تمثل الشراكة اداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادى بما يؤدى الى تخصيص افضل للموارد وتوفير فرص عمل، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (1.70) والوزن النسبي (32.00٪).

تبين من خلال تحليل البيانات الاحصائية أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوى (3.30) أي أن الوزن النسبي (65.68) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوى (8.510) وهى أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوى (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.)تساوى (0.000) وهى أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلاله ($a \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهى (3)، وهذا يعنى أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، نتيجة الفروض وفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، عليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه" الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر"، وترى الباحثة أن موافقة أفراد العينة على أن الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم الإقتصاد القومي.ودفع عجلة التنمية الإقتصادية فى مصر وأصبح لزاما على جميع أجهزة ومؤسسات الدولة أن تدعم تلك الشراكة .

اختبار الفرضية الثانية: الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة.

جدول رقم (6)

قياس الفرضية الثانية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	هناك ضرورة فى البحث عن آليات جديدة لزيادة إيرادات الهيئات الإقتصادية المصرية.	3.89	0.88	77.96	13.153	*0.000	3
2	هناك ضرورة قومية فى إعادة النظر فى قرار انشاء الهيئات الإقتصادية بما يتلائم مع طبيعة انشائها بما يساهم فى تحقيق ارباح.	3.99	0.75	78.92	16.196	*0.000	1
3	تحقق تلك الاليات التى من شانها تعظيم إيرادات تلك الهيئات لا يساهم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة.	2.90	0.87	56.84	5.221	*0.000	12
4	هناك ضرورة لوضع تعديلات باللوائح الداخلية للهيئات الإقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات الشراكة.	3.85	0.89	77.00	12.550	*0.000	4
5	قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 كافى لتقنين الشراكة مع القطاع الخاص فى الهيئات الإقتصادية.	3.76	0.56	75.24	17.548	*0.000	8
6	التركيز على الهيئات الإقتصادية وتشجيع الشراكة بينها وبين القطاع الخاص ضرورة قومية لدفع عجلة النمو بما يتوافق مع أهداف سياسات وخطط التنمية المستدامة.	3.71	0.82	74.38	10.502	*0.000	10

7	ضرورة تعميم الشراكة مع كافة الهيئات الإقتصادية ام هيئات بعينها لديها من الكفاءة والقدرة على التنافسية والقدرة على مشاركة الخطر وتطوير الابداع.	2.87	1.01	59.06	4.202	*0.000	11
8	ادخال تعديلات على قانون 67لسنة 2010 بما يسمح بالتوسع فى الشراكة مع القطاع الخاص فى الهيئات الإقتصادية.	3.74	0.86	74.92	11.217	*0.000	9
9	ثمة مبررات لتعديل قانون رقم 61 لسنة 1963 الخاص بانشاء الهيئات العامة الإقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات الشراكة مع القطاع الخاص.	3.82	0.85	76.40	12.437	*0.000	6
10	على الدولة العمل على زيادة الوعى المجتمعى بشأن ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص والتفرقة بينهما وبين الخصخصة ودور القطاع الخاص فى التنمية.	3.84	0.81	76.88	12.530	*0.000	5
11	تعميم الشراكة بين الهيئات الإقتصادية والقطاع الخاص يزيد من قدرة تلك الهيئات على التنافسية ومشاركة الخطر وتطوير الابداع.	3.84	0.65	78.78	16.156	*0.000	2
12	هناك ضرورة لزيادة الدور الذى تقوم به وحدة المشاركة بوزارة المالية وخاصة مع الهيئات الإقتصادية فى الشراكة مع القطاع الخاص.	3.77	0.88	75.56	11.420	*0.000	7
	الإجمالي	3.70	0.82	73.52	12.015	*0.000	-

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي :

أن الفقرة رقم (2) هناك ضرورة قومية فى إعادة النظر فى قرار انشاء الهيئات الإقتصادية بما يتلاءم مع طبيعة انشائها بما يساهم فى تحقيق ارباح، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.99) والوزن النسبي (78.92٪)، والوزن النسبي (78.92٪).

إن الفقرة رقم (3) تحقق تلك الاليات التى من شانها تعظيم إيرادات تلك الهيئات لا يساهم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.90) والوزن النسبي (56.52٪).

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوى (3.70) أي أن الوزن النسبي (73.52 ٪)، وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60 ٪)، وقيمة T المحسوبة يساوى (12.015) وهى أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوى (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوى(0.000) وهى أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهى (3)، وهذا يعنى أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

اتضح من تحليل البيانات الموضحة من الجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من(T) المحسوبة، وعليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه "الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة".

يتضح مما سبق :

أن موافقة أفراد العينة على أنه الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم إيرادات الهيئات الإقتصادية وخفض عجز الموازنة

وجهة نظر الباحثة:

يتضح لدينا من التحليل الإحصائى للبيانات التى تم جمعها من واقع الاستبيان والمتعلقة برأى مجموعة من السادة العاملين بوزارة المالية حول أهمية تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص فى وحدات القطاع العام والهيئات الإقتصادية على وجه التحديد أن تلك الشراكة اصبحت ضرورة قومية لذلك يجب تطبيقها من أجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية على أن يتم هذا التطبيق فى واحدة من أهم وحدات القطاع العام وهى الهيئات الإقتصادية وذلك لعدة أسباب وهى:

1-الهيئات الإقتصادية تعانى من مشاكل كثيرة بعضها يتعلق بأنها تؤدى نشاطا خدميا وليس نشاطا اقتصاديا مما يستلزم ضرورة النظر فى قرارات انشائها ليتلاءم مع طبيعة عملها .

2-أن آليات العمل فى الهيئات الإقتصادية لما لدى مجالس ادارتها من سلطات واسعة هى الاقرب من آاليات العمل فى القطاع الخاص مما يعنى ان التوسع فى تطبيق الشراكة لن يؤدى الى حدوث اختلافات وانه بالتدريب الجيد والرقابة الفعالة فتلك الشراكات سيعملعلى تحقيق الأهداف المرجوة منهاوبخاصة الهدف الأهم وهو تعظيم الإيرادات وما يستتبعه من خفض عجز الموازنة العامة للدولة لانخفاض تحمل الموازنة لخسائر تلك الهيئات والتى ستتحول فى ظل الشراكة الناجحة إلى أرباح

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أظهرت الدراسة النتائج التالية :-

1- إنخفاض مستوى الوعى المجتمعى بشأن مشاركة القطاع العام والخاص والتفرقة بينهما وبين الخصخصة ودور القطاع الخاص فى التنمية, والمساهمة فى رفع قدرة الهيئات الإقتصادية على التنافسية والابداع والابتكار بوصفها أحد أهم وحدات القطاع العام .

2- هناك مزايا وفوائد عدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص شجعت العديد من حكومات دول العالم على تبنيها والتخلي تدريجيا عن العقود التقليدية ومن أهم تلك الفوائد ما يمكن أن تسهم به تلك الشراكة من مشاريع مبتكرة ومتميزة بوصفها ترتكز على خبرة وامكانيات القطاع الخاص سواء أكانت نقدية أو مالية أو إدارية قد يفتقرها القطاع العام تعمل على زيادة إيرادات القطاع العام ورفع كفاءة الانفاق الحكومى بها .

3- لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص لابد وان يتم ذلك مرحليا ومن خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة والتى من أهمها خفض عجز الموازنة العامة للدولة، مع ضرورة القيام بتعديلات اللوائح الداخلية للهيئات الإقتصادية بما يتلائم مع متطلبات الشراكة وذلك فى ضوء قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 لتقنين الشراكة مع القطاع الخاص .

4-تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أصبح ضرورة قومية لدفع عجلة النمو بما يتوافق مع أهداف سياسات وخطط التنمية المستدامة لما يتمتع به القطاع من كفاءة وقدرة على التنافسية و مشاركة الخطر وتطوير الابداع.

5- الشراكة بين القطاع العام والخاص اداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادى بما يؤدى الى تخصيص افضل للموارد وتوفير فرص عمل مما يساهم فى تحسين مستوى الخدمات دون تحمل الحكومة أى أعباء مالية فى ظل تطبيق رقابة مانعة من الجهات الرقابية المختصة بالرقابة على المال العام فى جهات الشراكة .

6- دخول القطاع الخاص كشريك للدولة قد يقدم خدمة جيدة ولكن بسعر اعلى قد يؤدى الى عزوف المواطنين عن تلقى الخدمة من جهة الشراكة والبحث عنها فى مكان بديل، لذلك هناك ضرورة لأن تطبق الشراكة بجهات ليس لديها منافسين سواء من القطاع العام او الخاص فى تقديم خدماتها مع ضرورة تطبيق اليات الرقابة على التكلفة وتدريب العاملين بجهات الشراكة والقائمين بالرقابة عليها على ذلك حيث أن خفض التكلفة هو أحد الاسباب المؤدية إلى تعظيم الإيرادات وخفض الخسائر .

7- الشراكة مع القطاع الخاص تسمح بتوجيه الحكومة لمواردها الثمينة فى أولويات اخرى لا تقبل الشراكة بين القطاع العام والخاص .

8-لا يوجد آليات واضحة لدى القطاع العام لحوكمة الشراكة مع القطاع الخاص، ولكن يوجد إطار قانونى واضح للشراكة بين القطاع العام والخاص ، مما يعنى ضرورة وجود منظومة رقابية من اجهزة حكومية وشعبية لضمان اتفاقيات الدولة والقطاع الخاص والحفاظ على المال العام مصروفا وإيرادا .

9- ليست هناك خطط استراتيجية لتدريب العاملين بالأجهزة الحكومية لفهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

10- إن انشطة وعمليات ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب ان تتطبق مع اهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى تحقق الغاية المرجوة منها ، لأن الشراكة تمثل اداة لتحقيق الاستقرار اذلإقتصادى من خلال التكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق فوائد إقتصادية واجتماعية تنعكس على اكبرعدد من المستفيدين بما يؤدى الى تخصيص افضل للموارد وتوفير فرص عمل ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادى.

11- ينبغى النظر للشراكة كمصدر جيد لاستثمار المزيد من رؤوس الاموال الخاصة فى مشروعات تعود بالنفع العام على جموع المواطنين فى ظل تقليل الانفاق الحكومى وتخفيض المخاطر التى تتحملها اجهزة الدولة .

ثانيا: التوصيات

توصى الدراسة بما يلى :-

1- إعادة النظر فى قرارات انشاء الهيئات الإقتصادية بما يتلائم مع طبيعة نشاطها بما يساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة حيث اصبح ذلك ضرورة قومية على السلطة التنفيذية بالدولة ممثلة فى رئاسة مجلس الوزراء ان تقوم بها بمشاركة السلطة التشريعية وخبراء الإقتصاد والاعمال بالدوبة لتعديل قوانين انشاء تلك الهيئات ولوائح العمل بها وذلك بحلول عام 2030وبما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة .

2- ضرورة وضع تعديلات باللوائح الداخلية للهيئات الإقتصادية بما يتلائم مع متطلبات الشراكة وذلك فى ضوء قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 لتقنين الشراكة مع القطاع الخاص فى الهيئات الإقتصادية على ان يكون التعاقد مع القطاع الخاص وفقا للخطوات التى تم النص اليها فى القانون المقرر وتحت اشراف وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية دون غيرها من القوانين وبما يتفق مع اللوائح التى سيتم تعديلها هى الاخرى لتتفق واحكام قانون الشراكة

3- زيادة مستوى الوعى المجتمعى بشأن ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص والتفرقة بينهما وبين الخصخصة ودور القطاع الخاص فى التنمية بما يساهم فى قدرة القطاع العام والهيئات الاقنصادية تحديدا على التنافسية والابداع والابتكاروذلك بحلول عام 2024وهو العام الذى سينتهى فيه برنامج الحكومة للاصلاح الهيكلى .

4- ضرورة أن تطبق الشراكة بجهات ليس لديها منافسين سواء من القطاع العام او الخاص فى تقديم خدماتها حيث ان ذلك يعمل على زيادة اقبال المواطن على الحصول على الخدمة من جهة الشراكة دون ان يقارنها بمثيل لها والتى قد تكون المقارنة فى غير صالح جهة الشراكة .

5- ضرورة اعداد خطط استراتيجية لتدريب العاملين بالأجهزة الحكومية لفهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وانها تعتبر وسيلة جيدة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الى مصر، على ا تقوم ادارات التدريب بجهات الشراكة على وضع تلك الخطط بدعم من مجالس ادارتها ورؤساء الهيئات اضا يجب تدريب القائمين على القيام باعمال الرقابة على اعمال تلك الشركات والعقود الخاصة بها حفاظا على المال العام واصول وممتلكات الدولة بعد انتهاء عقود الشراكة .

6- ضرورة وجود آليات واضحة لدى القطاع العام لحوكمة الشراكة مع القطاع الخاص، فى إطار قانونى واضح للشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال تعريف تلك الجهات بقانون 67 لسنة 2010 بشان الشراكة مع القطاع الخاص والتعريف بالاليات التى جاءت بالقانون ذاته مع عمل لقاءات وورش عمل مع القائمين على الشراكة بكل من القطاع العام والخاص لمعرفة سبل التطوير والمعوقات التى تواجههم فى تحقيق أهدا ف تلك الشراكة مع توافر رؤية واضحة لمستقبل الشراكة فى مصر بحلول عام 2030 تحت إشراف وحدة الشراكة بوزارة المالية .

7- ضرورة حث وحدات القطاع العام وخاصة الهيئات الإقتصادية ممثلة فى ادارات التخطيط الاستراتيجى بالهيئات الإقتصادية و وزارة التخطيط على اختيار مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادى واحداث تنمية مستدامة وخلق فرص عمل وتقدم خدمة منخفضة التكلفة للمواطن وايضا تمتاز باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وذلك بحلول عام 2030

8- ضرورة وجود منظومة رقابية من اجهزة حكومية وشعبية لضمان اتفاقيات الدولة والقطاع الخاص على تنفيذ مشاريع تخدم المواطن بتكلفة منخفضة وجودة عالية على ان تكون الرقابة الحكومية تحت اشراف وزارة المالية والرقابة الشعبية من منظمات المجتمع المدنى والسلطة التشريعية ممثلة فى مجلسى الشيوخ والنواب .

9- إن انشطة وعمليات ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب ان تتطبق مع اهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى تحقق الغاية المرجوة منها ، لأن الشراكة تمثل اداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي من خلال التكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق فوائد إقتصادية واجتماعية تنعكس على اكبر عدد من المستفيدين بما يؤدى الى تخصيص افضل للموارد وتوفير فرص عمل ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادى ولذلك يجب تفعيل مزيد من المتابعة والتقييم المرحلى والنهائى لتلك المشروعات بمشاركة من المجموعات المستفيدة والمشاركة فى المشروع لضمان تطابق تنفيذ تلك المشاريع مع الاهداف التنموية المستهدفة من تنفيذها وان الشراكة تدعم تنفيذ تلك الاهداف على ان يتم المتابعة من ادارة المتابعة والتقييم بجهات الشراكة وإدارات المتابعة والتقييم بوزارة التخطيط فى وجود ممثلين من وحدة الشراكة بوزارة المالية .

10- ان الشراكة هى احد اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يستطيع بمعناها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والإجتماعية عن طريق السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من القطاع العام عن طريق ما يسمى بعقود الشراكة ، وتؤكد الدراسة أهمية العمل على دعم الشراكات مع القطاع الخاص عن طريق إرساء مفاهيم معينة مثل الشفافية والرقابة المانعة للخطا وليست الكاشفة فقط .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1-أحمد عاشور، (2016)فبراير،"الهيئات العامة الإقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها مع دراسة حالة الهيئة العامة المصرية للبترول"،سلسلة كراسات السياسات ، معهد التخطيط القومى ،عدد رقم4

2-أحمد مجاهد سيد '(2015) ،"واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مصر دراسة تحليلية"

3-البنك الدولى ،(2020)،الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص'خلق الأسواق فى مصر "

4-السدرة،مها، ناصر الدوسرى(2019)"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص"،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث -العددالخامس-المجلد الثالث-2019

5-السيد حمدى أبو النور ، (2017)،"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة مقارنة بين القانون المصرى وقانون دبى للشراكة"،مجلة الامن والقانون ،اكاديمية شرطة دبى ،دولة الامارات .

6-طارق الحصرى، (سبتمبر 2019) ،"الجهاز الإدارى للدولة فى مصر المفهوم والتحديات ورؤية التطوير ،المركز المصرى للدراسات الإقتصادية .

7-عيسى محمد عبد العال،(2018)،الشراكة بين القطاعين الغام والخاص :المفهوم والاسباب والدوافع والصور،مصر .

8-قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق رقم 67 لسنة 2010،الجريدة الرسمية -العدد 19 فى 18 مايو(2010)

9-محمد عبدالعال عيسى، (سبتمبر2018)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والاسباب والدوافع والصور"،المحلة العربية للادارة ،مج34،38.سبتمبر 2016

10-محمد متولى محمد'(2008) "دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية "،إدارة البحوث والتمويل ،وزارة المالية

11-هانى أحمد خليل، (2017)،"الشراكة بين القطاع الغام والخاص فى مصر تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"، رسالة ماجستير ،معهد التخطيط القومى

12-هشام مصطفى محمد سالم الجمل ،(2016)،"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

13- وزارة المالية ،مصر ،2008 وزارة المالية ،الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ،الجديد عن البرنامج القومى للشراكة مع القطاع الخاص ،القاهرة،يونيو 2009

14-وزارة المالية ،(2020)،الحساب الختامى لموازنات الهيئات الاقتصادية المصرية 2020/2019.

15-وزارة المالية ،"المؤشرات المالية للهيئات الاقتصادية عن الفترة من 2016/2015 حتى 2019/2018.

16- يوسف بن يزة ،مبروك ساحلى (يونيو 2019)،ا"لحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص "،مجلة دفاتر السياسة والقانون،السنة الحادية عشرة ،مجلد 11،العدد الخامس

المراجع باللغة الانجليزية

1- **Buertey J.Asara S., (2014) public private partnership in Ghana**

2-Keci,J.(2015),"public private partnership for Infrastructure projects, world Academy of science

الملاحق

1 – قائمة الاستقصاء

2 – قانون رقم 67 من سنة 2010 باصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنيه الاساسيته و الخدمات و المرافق العامه

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

أثر تطبيق آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على تعظيم ايرادات الهيئات الاقتصادية المصرية

The impact of Applying Partnership Mechanisms between the Public Sector and the Private Sector on Maximizing the Revenues of the Egyptian Economic Authorities

الباحث/ هبة حسن مصطفى الجوهرى

اشراف/أ.د محمد حسن توفيق

درجة الماجستير المهنى فى التخطيط والتنمية المستدامة

استمارة استقصاء

يقوم الباحث بإعداد دراسة استيفاءاً لمتطلبات الحصول على الماجستير المهنى في التخطيط والتنمية المستدامة بعنوان أثر تطبيق آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على تعظيم ايرادات الهيئات الاقتصادية المصرية وتتطلب الدراسة الوقوف على آرائكم للتعرف لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بوضع علامة صح (✓) أمام أحد الخيارات التي تعبر عن رأيك وذلك بعد استكمال المعلومات الديمغرافية.

علما بان كل المعلومات والبيانات الواردة في الاستبيان تعد سرية ولن تستخدم الا فيما يخص الدراسة الحالية .

أولاً: المعلومات الأولية:

يرجى استكمال البيانات الشخصية الخاصة بسيادتكم وذلك من خلال اختيار الرد المناسب على كل من النقاط التالية:

الأسم (إختيارى):.....

المؤهلات الدراسية:

- **دراسات عليا**
- **مؤهل عالي**

المستوى الوظيفى:

- **إدارة عليا**
- **إدارة تنفيذية**

جهة العمل:

- **حكومى**
- **عام**
- **خاص**

الجنس:

- **ذكر**
- **انثى**

السن:

- **من 25 إلى 30 عاماً**
- **من 30 إلى 35عاماً**
- **من35إلى 40 عاما**
- **أكثر من 40 عاماً**

سنوات الخبرة:

- **أقل من 5 سنوات**
- **من 5 إلى 10 سنوات**
- **من 10 إلى 15 سنوات**

أرجو من سيادتكم اختيار الرد المناسب على الجمل فى الجداول التالية:

<u>المحور الأول:</u>

الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة قومية لدعم عجلة التنمية فى مصر من خلال الجــدول التالى:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	ارفض
1	منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو وسيلة جيدة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الى مصر.					
2	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم فى تحسين مستوى الخدمات دون تحمل الحكومة أى أعباء مالية.					
3	دخول القطاع الخاص كشريك للدولة قد يقدم خدمة جيدة ولكن بسعر اعلى قد يؤدى الى عزوف المواطنين عن تلقى الخدمة من جهة الشراكة والبحث عنها فى مكان بديل.					
4	ضرورة أن تطبق الشراكة بجهات ليس لديها منافسين سواء من القطاع العام او الخاص فى تقديم خدماتها.					
5	الشراكة مع القطاع الخاص تسمح بتوجيه الحكومة لمواردها الثمينة فى اولويات اخرى لا تقبل الشراكة.					
6	النماذج العالمية فى الشراكة بين القطاع العام والخاص قد حققت نجاحات ملموسة فى تحقيق التنمية من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص و تحقيق شراكة فعالة.					

7	يوجد آليات واضحة لدى القطاع العام لحوكمة الشراكة مع القطاع الخاص.					
8	لا يوجد إطار قانونى واضح للشراكة بين القطاع العام والخاص قد حققت نجاحات ملموسة فى تحقيق التنمية من خلال شراكات ناجحة.					
9	القطاع الخاص يساهم فى وضع مشاريع مبتكرة ومتميزة تزيدمن ايرادات الدولة.					
10	ضرورة وجود منظومة رقابية من اجهزة حكومية وشعبية لضمان اتفاقيات الدولة والقطاع الخاص والحفاظ على المال العام مصروفات وايرادات					
12	ضرورة تدريب العاملين بالأجهزة الحكومية لفهم آاليات الشراكة مع القطاع الخاص.					

المحور الثاني:

الشراكة مع القطاع الخاص تؤدى الى تعظيم ايرادات الهيئات الاقتصادية وخفض عجز الموازنة.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	ارفض
1	هناك ضرورة فى البحث عن آليات جديدة لزيادة ايرادات الهيئات الاقتصادية المصرية.					
2	هناك ضرورة قومية فى إعادة النظر فى قرار انشاء الهيئات الاقتصادية بما يتلائم مع طبيعة انشائها بما يساهم فى تحقيق ارباح.					
3	تحقق تلك الاليات التى من شانها تعظيم ايرادات تلك الهيئات سوف يخفض عجز الموازنة العامة للدولة.					

4	هناك ضرورة لوضع تعديلات باللوائح الداخلية للهيئات الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات الشراكة					
5	قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 كافى لتقنين الشراكة مع القطاع الخاص فى الهيئات الاقتصادية.					
6	التركيز على الهيئات الاقتصادية وتشجيع الشراكة بينها وبين القطاع الخاص ضرورة قومية لدفع عجلة النمو بما يتوافق مع أهداف سياسات وخطط التنمية المستدامة.					
7	ضرورة تعميم الشراكة مع كافة الهيئات الاقتصادية ام هيئات بعينها لديها من الكفاءة والقدرة على التنافسية والقدرة على مشاركة الخطر وتطوير الابداع.					
8	ادخال تعديلات على قانون 67لسنة 2010 بما يسمح بالتوسع فى الشراكة مع القطاع الخاص فى الهيئات الاقتصادية					
9	ثمة مبررات لتعديل رقم 61 لسنة 1963 الخاص بانشاء الهيئات العامة الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات الشراكة مع القطاع الخاص					
10	على الدولة العمل على زيادة الوعى المجتمعى بشأن ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص والتفرقة بينهما وبين الخصخصة ودور القطاع الخاص فى التنمية.					
12	تعميم الشراكة بين الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص يزيد من قدرة تلك الهيئات على التنافسية ومشاركة الخطر وتطوير الابداع					

هل لديك رأى آخر يخص دور الاكاديمية فى تحقيق الاصلاح الإدارى:

.....

.....

.....

وأخيراً، نود أن نذكركم مرة أخرى أن هذه الاستمارة سيتم التعامل معها بسرية تامة.

أتقدم لسيادتكم بكل الاحترام والتقدير على حسن تجاوبكم وتعاونكم

معلومات الأتصال:

الباحثة : هبة حسن مصطفى الجوهرى

معهد التخطيط القومي

البريد الإلكترونىhebaelgouhary900@gmail.com

الهاتف المحمول:01008765441

الجريدة الرسمية - العدد ١٩ مكرر (أ) فى ١٨ مايو سنة ٢٠١٠ ٥

قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠

بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص
فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تسرى أحكام القانون المرافق على عقود المشاركة مع القطاع الخاص وعقود الاستشارات الخاصة المتعلقة بها والتى تبرمها الجهات الإدارية ، لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة وإتاحة خدماتها .

ولا تسرى على هذه العقود أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة، والقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ، وغيرها من القوانين الخاصة بمنع التزامات المرافق العامة .

(المادة الثانية)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق ، بناءً على عرض الوزير المختص بالشئون المالية ، وموافقة مجلس الوزراء وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول الشهر التالى لمرور ثلاثين يومًا على تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١٨ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك